الفصل الأول

حِمَايةُ الأَزهر لرجالِ الأَحْزَابِ المملُوكيةِ المهْزُومَة ودَوْرُهُ فى إسْقاطِ الحكومات العُثمانيةِ والأَحْزابِ المملوكيةِ الجَائِرة

- إسقاط حكومة أحمد باشا الانفصالية : سنة ٩٣٠ هـ .
- خلع موسى باشا : سنة ١٠٤٠ هـ .
- حماية الأزهر لرجال الحزب الفقارى المهزوم : سنة ١٠٧١ ، ١٠٧٢ هـ .
- حماية الأزهر لرجال الحزب الفقارى المهزوم ، ودَوْره فى القضاء على حزب الضرب العسكرى المتسلط : سنة ١٠٧٥ - ١٠٧٧ هـ .
- خلع رجب باشا : سنة ١١٣٣ هـ .
- القضاء على الحزب الجركسى المتسلط فى مصر : سنة ١١٣٦ هـ .
- خلع سليمان باشا العظم: سنة ١١٥٢ هـ.

obeikandl.com

obeikandl.com

إسقاط حكومة أحمد باشا الانفصالية

(٩٣٠ هـ = ١٥٢٤م)

سبق أن ذكرت أن علماء الأزهر وشعب مصر أنسُوا إلى الدولة العثمانية بعد أن رأوا حرصها على كل ما يُعلى أركان الشريعة ، إذ رفعت لواء الجهاد عالياً ، وحمت حدود العالَم الإسلامى ، وتصدَّت للبرتغال فى خليج عدن والمحيط الهندى ، وجعلت البحر الأحمر بحراً إسلامياً مغلقاً فى وجه السفن غير الإسلامية مبالغةً فى الدفاع عنه ، واحتراماً للحرمين الشريفين ، وقد توَّج هذا فى نظر المصريين وعلمائهم تلك الفرقُ العسكريةُ المملوكيةُ العثمانيةُ التى كانت تخرج من مصر فى فترات متقاربة رافعة لواء الجهاد معلنة تنفيذ أمر السلطان العثمانى بانضمامها إلى القوَّات العثمانية المقاتلة فى أوروبا أو فى آسيا أو فى إفريقية أو فى البحار .

ومن هنا ندرك السر فى ندرة قيام حركات انفصالية فى مصر ، وفشل هذا النادر عند حدوثه ، كما ندرك السر فى وقوف العلماء ضد حركة أحمد باشا الانفصالية .

وقد أجمع المؤرِّخون على أن حركة أحمد باشا الانفصالية لم تستند إلى مبدأ عام له وجاهته واحترامه ، وإنما كان مبعث هذه الحركة الأحقاد الشخصية التى احتدمت بين أحمد باشا وإبراهيم باشا صهر السلطان سليمان القانونى ، وذلك عندما اختار السلطان سليمان صهره ليتولى « الصَدارة العُظمى » أى رئاسة الوزراء ، وحكم الدولة نيابة عن السلطان .

وكان أحمد باشا يرى أنه أحَقُّ مَن بذل عمره فى خدمة الدولة بهذا المنصب الكبير .

وقد أدرك السلطان ما كان يدور فى صدر أحمد باشا ، فأراد أن يستل سخيمة نفسه ، فولاه مصر وهى فى النظام العثمانى أعظم ولايات الدولة العثمانية لا يساويها إلا المجر فى أوروبا ، ولا يتولاها إلا من كان صدراً أعظم أو كان مؤهّلا ليكون صدراً أعظم .

وقد تولى أحمد باشا مصر فى سنة ٩٢٩ هـ (١٥٢٣م) تنفيذا لأمر السلطان ، غير أن حرباً خفيةً اشتعلت بين الرجلين المتنافسين ، فبعث الصدر الأعظم إبراهيم باشا بأعوانه إلى مصر ، ومعهم رسائل سرية إلى الأمراء المحافظين يأمرهم فيها بقتل والى مصر أحمد باشا ، وتنصيب أحدهم « قانمقام » [1] إلى أن يصل الوالى الجديد ، فوقعت هذه الرسائل وحاملوها فى قبضة رجال أحمد باشا قبل أن تصل إلى الأُمراء ، وهذا ما دفع أحمد باشا إلى القيام بحركته الانفصالية معلناً سلطنته على مصر .

وقد بدأ احمد باشا حركته بإجراءات عنيفة شلّت أمراء مصر عن الحركة ، فألقى بعدد كبير منهم فى غياهب السجون ، ثم أرغم الخليفة لعباسى الذى كان معتزلا فى داره وقضاة القضاة الأربعة على المبايعة له بالسلطنة ، وأمر بأن تُسك النقود فى مصر باسمه ، وأن يُخطب له ، ولم يقف عند هذا وإنما مدّ يده إلى الدولة الشيعية الصفوية [2] لتسانده ضد الدولة العثمانية .

ولما لحظ تذمراً فى صفوف الانكشارية وهى أقوى الفرق العسكرية العثمانية فى مصر بادر بحصار ثكناتها ، وظل يقاتل الخارجين عليه منها حتى بلغت قتلاها ألفا وخمسمائة ، وبلغت القتلى فى صفوف جيشه ستمائة ، وفى النهاية هزمهم واستولى على دورهم وأموالهم .

ولم يلبث أن بثّ الرعب فى صفوف المجتمعات المصرية بمصادراته للأموال واعتقاله لمن حامت حولهم الشبهات ، أو لمن تخلف عن الدعاء له من الأئمة

---

(١) القانمقام : هو الحاكم بالنيابة عن الوالى ، أى القائم مقامه فى الحكم .

(٢) الدولة الشيعية الصفوية : هى دولة لفُرس .

فى خطبة الجمعة ، فطاولت شروره الأئمة وعامة الناس ، كما طاولت الأمراء والعسكريين ، فانتشر التذمر العام ضد أحمد باشا وحكومته فى مصر ، وقاد علماء الأزهر هذا التذمر الذى ازدادت حدّته عندما تواتر لدى العام والخاص أن أحمد باشا حالف الدولة الشيعية الصفوية ، وأن هذه الدولة بعثت إليه سراً بقاضيها « قاضى زاده الأردبيلى » ليلقنه قواعد المذهب الشيعى الصفوى .

وفى سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٤م) انفجرت القاهرة بحركة ثورية شعبية وعسكرية قادها العلماء وبعض الأمراء والعسكريين ، فتصدّت لها قوات أحمد باشا ، فدارت معارك عنيفة فى شوارع القاهرة وأحيائها انتهت بهزيمة هذه الثورة ، فسقط من الأمراء والجند والعلماء وطلبة العلم والأئمة والمؤذّنين وعامة الناس ما زاد على ألف قتيل ، كما وقع فى أسر قوات أحمد باشا عدد غير قليل من الأسرى فيهم العلماء والأئمة وطلبة العلم والمؤذّنون .

ولم ينته عام ٩٣٠ هـ حتى تجمّع الأمراء الذين يعملون لصالح الدولة العثمانية فى الخفاء تحت قيادة أمير اللواء جانم بك الحمزاوى ، كما انضم إليهم عدد من الأمراء الذين استطاعوا الإفلات من سجون أحمد باشا .

وقد استطاع هؤلاء الأمراء القيام بعملية انقلابية فدائية تمكنوا بها من القبض على والى مصر أحمد باشا ومستشاره قاضى زاده الأردبيلى ، حيث قتلوهما فى الحال ، كما استطاعوا القبض على أمرائه وقادته وأعوانه ، حيث رجّوا بهم فى غياهب السجون بعد أن أخرجوا منها ألوفاً من أنصار الدولة العثمانية ، وفى مقدمتهم العلماء والأئمة وطلبة العلم والمؤذّنون .

وقد عثر زعماء هذا الانقلاب فى قصر أحمد باشا على شعار الشيعة وتاج الحكم الصفوى ، وأشهدوا على ذلك قضاة القضاة الأربعة .

ثم عرضوهما على شعب القاهرة الذى ازداد تمسكاً بعلمائه وبمذهبه السُنّى .

ومما لا شك فيه أن علماء الأزهر كانوا عنصراً مؤثراً فى تلك الحركة التى أسقطت أحمد باشا وحكومته ، وأفشلت أهدافه الانفصالية الشيعية .

* * *

خلع موسى باشا

(١٠٤٠ هـ = ١٦٣٠م)

كان لعلماء الأزهر الكلمة المقدَّمة والرأى الأول فى خلع موسى باشا وإسقاط حكومته فى سنة ١٠٤٠هـ (١٦٣٠م) .

وتتلخص أسباب خلعه فى مصادراته لأموال الناس بدون أسباب شرعية ، واختلاسه المال العام ، وسفكه الدماء البريئة .

فلقد افتتح موسى باشا حكمه فى مصر بقتل اثنين من موظفى الإدارة واستيلائه على أموالهم ، ثم سوَّلت له نفسه بعد ذلك إخراجَ النظارات من أيدى العلماء وإسنادها إلى أتباعه لكنه عجز عن ذلك للوقفة الصامدة التى وقفها العلماء ضده ، وعلى الرغم من هذا فإنه لم يرعو عن أخذ أموال الناس بالباطل .

وعندما ورد أمر السلطان مراد الرابع فى شهر شعبان من سنة ١٠٤٠ هـ بإعداد حملة عسكرية لا يقل عددها عن خمسمائة جندى لمشاركة القوَّات العثمانية فى قتال الفُرس ، استقر الرأى فى ديوان مصر العالى على إسناد قيادتها إلى الأمير قيطاس بك أحد الصناجق المماليك [١] ، كما استقر الرأى على أن تُصرف مرتبات الجند وعلوفاتهم من خزانة ديوان مصر ، وأن تتحمل الرعية (شعب مصر) الأموال اللازمة لإعداد وسائل نقل الحملة وأسلحتها ومؤنها وأمتعتها وخيامها ، فجُمع من شعب مصر ما يزيد على مائة واثنين وعشرين كيساً ديوانياً رصدت فى ديوان مصر لشراء الجِمال والبغال .

---

(١) الصناجق المماليك : هم أعظم المماليك رتبةً ، والصنجقية أعلى رتبة يتقلدها الأمير المملوكى فى مصر .

بيْد أنَّ هذا المال أثار مطامع والى مصر موسىٰ باشا ، فبعث إلى قيطاس بك قائد الحملة بفرمان فحواه أنه لا يمكن الآن سفر الحملة إلى فارس ، لأن الخزانة المصرية عاجزة عن الإنفاق عليها ، فعارضه الأمير قيطاس بك ، فلما انعد الديوان العالى طالبه علناً بتسيير الحملة ، فلما أبدى الأعذار المالية سالفة الذكر كشف قيطاس بك لأعضاء الديوان عن مطامعه ، فأسَرّها موسى باشا فى نفسه ، وَبيَّتَ نية الغدر به .

فلما صعد الصناجق والأُمراء المماليك القلعة لتهنئة والى مصر موسى باشا بعيد الأضحى كالنظام المعتاد ، احتال موسى باشا على قيطاس بك بإغرائه بالبقاء فى مجلسه ، وبالغ فى إكرامه ، فانطلت الحيلة على قيطاس بك فظل فى مجلس الباشا بعد انصراف زملائه .

وكان موسى باشا قد أكمن له أربعين رجلاً يحملون الخناجر ، فلما غادر قيطاس بك مجلسه هجم عليه ثمانية منهم وانهالوا عليه طعناً بالخناجر فأردوه قتيلاً ، فأمر موسى باشا بإنزاله من القلعة إلى أهله محمولاً على نعش .

فانفجر الرأى العام فى القاهرة ضد موسى باشا ، وأعلن العلماء وجوب خلع موسى باشا من الحكم ، ودعوا إلى عقد اجتماع حضره الصناجق والأُمراء المماليك ، وقد أيدَّ الصناجق والأُمراء خلع موسى باشا من الحكم ، ثم دعوا قادة الفِرَق العسكرية وكتخدا الجاويشية (١) والترجمان (٢) ، وحذَّروهم من الاجتماع بوالى مصر والتعامل معه .

ثم عد العلماء والصناجق والأُمراء المماليك اجتماعاً ثانياً ، واستقر رأيهم على أن يبعثوا إلى والى مصر موسى باشا بقاضى قضاة مصر المولى محمد أفندى

---

(١) كتخدا الجاويشية : هو وكيل الجاويشية المسئول عن أمن الديوان العالى ونظامه عند انعقاده .

(٢) الترجمان : هو الذى يقوم بالترجمة الفورية من العربية إلى التركية والعكس ، ومن لغات أُخرى إلى هاتين اللُّغتين والعكس فى ديوان مصر العالى .

ليسأله عن أسباب قتل الأمير قيطاس بك ، فصعد قاضى القضاة القلعة وسأل موسى باشا قائلاً : بأى سبب قتلتَ الأمير قيطاس بك فى يوم شريف ؟

فقال موسى باشا : أنا ما قتلته إلا بأمر سلطانى .

فقال قاضى القضاة يجب عليك أن تُطلعنى على هذا الأمر ، وإلا وجب القصاص ، فقال موسى باشا : ليس بلازم علىّ أن أطلعك على أمر السلطان ، ولن أمكن أحدا من رجالى الذين قتلوا قيطاس بك ، فأنا نائب السلطان ، والأمور مفوضة إلىّ من قتل وتعزير ، وليس لأحد رأى مع رأيى .

فهبّ قاضى القضاة منصرفاً وهبط من القلعة ، وأبلغ العلماء والصناجق والأُمراء بما دار بينه وبين موسى باشا من حديث .

عند ذلك قرر العلماء والصناجق والأُمراء محاصرة القلعة والشوارع المؤدية إليها ، كما قرروا أن يكون جامع السلطان حسن المواجه للقلعة مقرا لقيادة العمليات العسكرية الهادفة إلى خلع موسى باشا .

وكان يرأس جماعة علماء الأزهر فى جامع السلطان حسن الشيخ أحمد البكرى الصديقى مفتى السلطنة (١) ، ويرأس الصناجق والأُمراء قاسم بك ، وقد اقترح الشيخ أحمد البكرى أن يصعد وفد من علماء الأزهر ومعهم قاضى القضاة ليطلبوا من موسى باشا أن يسلمهم قَتَلة الأمير قيطاس بك وعددهم ثمانية حُدّدت أسماؤهم وأوصافهم لإقامة القِصاص عليهم ما لم يكن مع الباشا أمر سلطانى بقتل الأمير قيطاس بك ، فإن كان معه أمر سلطانى ، فعليه أن يُبرزه ليطلع عليه العلماء وقاضى القضاة ليعرفوا ما بُنى عليه .

فلما صعد العلماء وقاضى القضاة القلعة وتحدّثوا إلى موسى باشا ، وهددوه بالخلع إن لم يستجب إلى مطالبهم ، رفض أن يسلمهم القَتَلة الثمانية

---

(١) مفتى السلطنة : مفتى مصر ، ويصدر فرمان تعيينه من لسلطان العثمانى بإسلامبول ، ثم يُرسل إلى مصر .

وقال لهم : لن أسلمكم رجالى إلا بعد أن أسلم رأسى ، وأما تلويحكم بخلعى وإقامة قائمقام فافعلوا هذا إن كان يجوز لكم فعله شرعاً .

فنزل الوفد وأبلغ المجتمعين فى جامع السلطان حسن بما دار بينهم وبين موسى باشا ، فانفتل جماعة من الأُمراء وهم على صهوات جيادهم معلنين أنهم سيقتلون موسى باشا انتقاماً لقيطاس بك ، وكان يقود هذه الجماعة الأمير على بك ، وبينما هم يركضون بخيولهم على طريق القلعة ، إذا هم أمام أربعة فرسان من رجال موسى باشا ، فهجموا عليهم وقتلوهم .

وكان الأمير قاسم بك قد بعث رجاله فى أثر جماعة على بك ، فأدركوهم قبل أن يصعدوا القلعة وأعادوهم ، فاستطاع قاسم بك أن يقنعهم بالعدول عن قتل موسى باشا ، كما استطاع أن يسيطر على الموقف وأن يمسك بزمام الأُمراء .

ثم عقد العلماء والصناجق والأُمراء آخر اجتماع لهم فى جامع السلطان حسن ، واتفق المجتمعون على خلع موسى باشا وتنصيب الأمير حسن بك الدفتردار قائمقام ، فخلع السيد نقيب أشراف مصر على (حسن بك الدفتردار) [1] قفطان القائمقامية [2] ، وفى هذا الوقت كان الأُمراء والعسكريون قد أتموا حصار القلعة من جهاتها الأربع ، ثم أرسلوا إلى موسى باشا إعلاماً بخلعه وتنصيب حسن بك الدفتردار قائمقام ، فكتب موسى باشا رسالة بعث بها إلى السلطان مراد الرابع يُخبره فيها بما حدث .

كما كتب العلماء والصناجق والأُمراء ثلاثة كتب بعثوا بها إلى السلطان والصَدر الأعظم والمفتى الأعظم مع إسماعيل بك وسبعة من العسكريين يمثلون الفِرَق العسكرية العثمانية السبع فى مصر [3] ، فلما دخلوا إسلامبول سلَّموا

---

(١) الدفتردار : له سلطات وزير المالية فى ديوان مصر العالى .

(٢) قفطان القائمقامية : الرداء الذى يُفاض على صاحب هذا المنصب ويُفاضُ أيضاً على كل مَن اختير لمنصب كبير أو مهمة عظيمة .

(٣) الفرق العسكرية العثمانية فى مصر : هى الانكشارية ، وتفنكجيان ، وجاويشان ، =

المفتى الأعظم المولى يحيى أفندى رسالته ، واستطاعوا إقناعه بما قرَّره علماء مصر وصناجقها وأُمراؤها ورؤساء العساكر فيها ، ثم سلَّموا بعد ذلك الصَدر الأعظم والسلطان رسالتيهما .

وقد كان للمفتى الأعظم ورجب باشا دور قوى فى إقناع الصَدر الأعظم خسرو باشا والسلطان مراد الرابع بوجهة النظر المصرية ، فوافق السلطان على عزل موسى باشا عن ولاية مصر ، وتولية خليل باشا بدلاً منه ،وذلك فى شهر المحرَّم سنة ١٠٤١ هـ (يوليو ١٦٣١م) .

* * *

= وچراكسة ، وجوفو للويان ، وعزبان ، ومتفرقة ، وهى أفرع لأصولها المعسكرة فى إسلامبول عاصمة الدولة العثمانية .

obeikandl.com

حماية الأزهر لرجال الحزب الفقارىّ المهزوم

(١٠٧١ - ١٠٧٢ هـ = ١٦٦٠ - ١٦٦١م)

فى سنة ١٠٧١ هـ (١٦٦٠م) اشتد الصراع بين الحزبين المملوكين الكبيرين الفقارى والقاسمى ، فانتشرت الحروب المنظمة وحروب الشوارع والاغتيالات .

ثم انتهت هذه الحروب المريرة بانتصار الحزب القاسمى الذى كان يسانده والى مصر إبراهيم باشا الذى لقَّبه المصريون بالشيطان .

وقد اجتهد القاسميون وحكومة إبراهيم باشا فى تتبع خصومهم الفقاريين بالقتل والاعتقال والنفى والطرد من الوظائف والمناصب ومصادرة الأموال .

وقد أثبت علماء الأزهر فى هذه الحقبة أنَّ لهم كيانهم السياسىُّ المستقل الذى لم يدر قط فى فلك حكومة أو حزب مهما بلغت مكانة كل منهما أو قوته ، وأنَّ لهم شرفهم السياسى النابع من شرف الشريعة الإسلامية الغرَّاء ، فلم يكتفوا بإعلان سخطهم على ما اقترفته حكومة إبراهيم باشا والحزب القاسمى من سفك للدماء واستصفاء الأموال واعتقال الرجال ، أو نفيهم ، وإنما أعلنوا بأعمالهم أنهم جبهة ثالثة لا تعتمد فقط على ما لها من وجود سياسى فى الديوان العالى ، وإنما تعتمد أيضاً على ما لها من زعامة إسلامية جماهيرية .

كما أعلنوا بأعمالهم أيضاً أنهم جبهة سياسية شريفة ، تُشكِّل حرماً آمناً يحتمى فيه المطارَدون السياسيون ، وأن الأزهر حرم مصر الآمن ، يلجأ إليه كل ذى مظلمة سواء أكان قوياً أم ضعيفاً .

وكان إبراهيم باشا والى مصر قد عقد اجتماعاً حضره القاسميون فى ١٦

من ربيع الأول سنة ١٠٧١ هـ (نوفمبر ١٦٦٠م) ، ثم أصدر فرماناً بنفى ثمانية وعشرين أميراً وقائداً عسكرياً من الفقاريين إلى دمياط وقبرص بعد تجريدهم من مناصبهم وأموالهم .

فلما علم هؤلاء الأُمراء والعسكريون بهذا الفرمان اتجه اثنان منهم إلى دمياط تنفيذاً للفرمان ، واتجه الباقون وهم ستة وعشرون أميرا وقائدا عسكرياً إلى الجامع الأزهر للاحتماء بحرمه والاستنجاد بعلمائه .

فعقد العلماء فى الجامع الأزهر اجتماعاً برئاسة شيخ الأزهر الشيخ أبى العزائم سلطان المزاحى ، وذلك فى ١٧ من ربيع الأول سنة ١٠٧١ هـ ، وتباحثوا فى هذا المجلس حول مسألة الأُمراء والعسكريين الفقاريين الملتجئين إلى الجامع الأزهر ، واتفقوا فى نهاية اجتماعهم على فرض الحماية على هؤلاء الملتجئين والمطالبة برد حقوقهم إليهم ، كما اتفقوا على انتداب أربعة من كبار علماء الأزهر ليتباحثوا مع والى مصر إبراهيم باشا حول حرية وأمن وحقوق هؤلاء المحتمين بالأزهر ، ووقع الاختيار على شيخ الأزهر أبى العزائم سلطان المزاحى ، والشيخ على الشبراملسى ، والشيخ محمد المنزلى ، والشيخ موسى القلينى .

فصعد هؤلاء الشيوخ الأربعة القلعة ، واجتمعوا بوالى مصر إبراهيم باشا فى حضور دفتردار الديوان العالى ، ولم يقتصروا فى حوارهم معه على مسألة المحتمين بالجامع الأزهر ، وإنما شمل حوارهم جميع المنفيين والمعتقلين من الفقاريين .

وقد أكد الشيوخ لإبراهيم باشا أن فرمانه الذى صدر بالأمس بُنِى على أُمور غير حقيقية ، وأن دوافع صدوره الأحقاد السياسية والشخصية ، ثم أنهوا محاورتهم بقولهم : « حتى لو فُرِض أن هؤلاء قد حدث منهم مخالفات فإنَّ التوبة تمحوها » .

وقبل أن يغادروا مجلسهم قالوا لإبراهيم باشا : « نحن العلماء علينا إبلاغ

أُولى الأمر بما يترتب على الوقائع من أحكام ، وكذلك علينا النُّصح باتباع القواعد الشرعية كما أمر الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ » .

فأظهر إبراهيم باشا اقتناعه بما قاله العلماء ، ووعدهم بعقد الديوان العالى فى الغد لبحث قضية الحزب الفقارى كلها فى ضوء ما تحدَّث به العلماء ، وأنه سيُعلمهم فى الغد بما استقر عليه الرأى فى الديوان .

وقد برَّ إبراهيم باشا بوعده ، فبعث فى اليوم التالى إلى شيخ الأزهر رسالة تضمَّنت فرمان الصفح عن الأُمراء والعسكريين الذين احتموا بالأزهر ، والذين فروا من القاهرة ، أو أُخرجوا منها ، « وذلك امتثالاً لما رآه السادة العلماء الفضلاء » .

وكان شيخ الأزهر أبو العزائم سلطان المزاحى شجاعاً قوى الجنان بإيمانه ، مدركاً لما يدور فى مصر من حوله ، عارفاً بأحجام أهل السُّلْطة ومساوئهم وألاعيبهم وغدرهم ، فلما وصلته رسالة والى مصر اتصل بقاضى قضاة مصر وحثَّه على كتابة حُجَّة شرعية تتضمن تنفيذ قرار العفو الصادر به فرمان والى مصر وما يترتب عليه من رد كافة الحقوق إلى ذويها ، وبخاصة المحتمين بالجامع الأزهر ، كما طلب منه أن تكون هذه الحُجَّة من ثلاث نسخ لتُرسل إحداها إلى والى مصر إبراهيم باشا ، ولتُرسل الثانية إلى الأمير أحمد بك البشناق زعيم الحزب القاسمى وشيخ مصر ، أما الثالثة فإنها تظل بيد شيخ الأزهر .

فنفذ قاضى القضاة ما طلبه شيخ الأزهر ، وأصبحت حقوق هؤلاء المطارَدين سياسياً ، سواء المحتمون منهم بالأزهر أو الفارون مثبتة فى حُجَّة شرعية ، ومسجَّلة فى سجلات محكمة الديوان العالى لا يستطيع أحد نقضها أو انتقاصها .

غير أن أحمد بك البشناق استطاع أن يُدخل على قرار العفو العام بعض

التخصيصات التى أضرَّت بحقوق الفارِّين ، لكنها لم تمس حقوق المحتمين بالجامع الأزهر ، ولم تمس الأمان الذى مُنِح للجميع ومنهم الفارُّون .

فأصبح قرار العفو فى صيغته النهائية كما يلى :

أولاً : إعادة خمسة عشر أميراً من الأُمراء المحتمين بالأزهر إلى مناصبهم ، وإجراء رواتبهم وعلوفاتهم كما كانت (١) .

ثانياً : إحالة أحد عشراً أميراً وعسكرياً من المحتمين بالأزهر على التقاعد بمرتباتهم وعلوفاتهم التى كانوا يأخذونها .

ثالثاً : يبقى الفارُّون والمنفيون خارج القاهرة وعددهم تسعة عشر أميراً فى الجهات التى فروا أو نُفوا إليها ، وعليهم أمان الله .

ومما لا شك فيه أن صدور قرار العفو عن جميع أُمراء الحزب الفقارى والعسكريين التابعين له على الرغم من إضراره بحق الفارِّين فى العودة إلى بلادهم يُعد نجاحاً عظيماً لجبهة علماء الأزهر ، لأن العفو جُعل فى صيغته النهائية شِقين :

الأمان ، ورد كافة الحقوق ، وقد حصل جميع الفقاريين المحتمين بالأزهر على الشِقين ، وحصل الفارُّون على الشق الأول وهو أهم ما فى قرار العفو كله .

ومما زاد من قدر علماء الأزهر وجعلهم موضع إعجاب محتمعات مصر واحترامها أنهم هيئة علمية شرعية لا تملك إلا أقلامها وأوراقها وكتبها وقفت أمام هيئات حاكمة مسيطرة منتصرة مدجَّجة بالسلاح والعُدَّة ، فأرغمتها بقوة وشموخ على العدل ورد الحقوق إلى أصحابها بلسان الشريعة الإسلامية وحُجَّتها .

---

(١) العلوفات : هى المرتبات العينية كالقمح ، والأرز ، واللَّحم ، والسمن ، والشعير .

وإننا لنرى بوضوح آثار الموقف القوى الذى انتصر به العلماء للحق والعدل فى نهاية الفرمان الذى أصدره والى مصر إبراهيم باشا ، والذى جاء فيه : إن العفو عن الفقارريين المحتمين بالأزهر والفارِّين صدر « امتثالاً لما رآه السادة العلماء الفضلاء » .

كما نراه بوضوح فيما أعلنه أحمد بك البشناق زعيم الحزب القاسمى وشيخ مصر عندما استلم صورة من فرمان العفو فقال : إنى موافق على ما جاء فى هذا الفرمان ، ولن أتعرض للفقارريين المحتمين بالأزهر « امتثالاً لأوامر السادة العلماء الفضلاء ، وإكراماً لهم ، وقبولاً لشفاعاتهم » .

كما نرى آثار موقف العلماء بوضوح فيما كتبه المؤرِّخ الحُجَّة الشيخ إبراهيم الصوالحى الذى شاهد هذه الأحداث وسطرها فى يومياته .

قال رحمه الله تعالى : « فصلٌ فيما وقع فى يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ١٠٧١ هـ :

اجتمعت طائفة السادة العلماء الوجهاء الكرماء ، ورثة الأنبياء ، وعُمُد الأتقياء ، ذوى المراتب العلية ، والأخلاق الحسنة المرضية ، عُمُد الدنيا والدين ، نجوم أهل الهُدَى واليقين ، منقذى الخلق من الضلال ومرشديهم إلى طريق الحق وصالح الأعمال ، شريعة الله تعالى فى أرضه القائمين بسنن نبيه وفرضه ، مَن بهم تُحَل المشكلات ، وتُقَال العثرات ويُعرف الحلال ، ويُجتنب الحرام ، ويحسن سلوك الانتظام ، الذين مَن اقتدى بهم اهتدى ، ومن خالفهم ضلَّ واعتدى ، ورغب عن الطريق القويم وغوى ، وابتعد عن الصراط المستقيم وهوى ، بسبب هؤلاء الجماعة الذين حضروا إلى الجامع الأزهر للاحتماء بعلمائه . . . . » .

ثم أكَّد الشيخُ الصوالحى أن الفرمان الذى صدر أولاً فى ١٦ من ربيع الأول بنفى بعض الأُمراء والعسكريين الفقارريين ، وتجريدهم من أموالهم وحقوقهم ، والذى رفضه العلماء « إنما كان مصدره الأحقاد والعداوات » .

ثم تحدث عن الدوافع الحقيقية التى دفعت بعلماء الأزهر إلى هذا النضال السياسى الشريف فقال : « وما حملهم (أى العلماء) على ذلك إلا الشفقة والرحمة ، وما يجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والنصيحة لأولى الأمر ولكافة المسلمين . . . » .

ثم قال : « إن أولى الأمر فى الحقيقة هم العلماء ، وهم المقصودون بقوله تعالى : ﴿ يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِى الأمر منكُمْ ﴾ (١) ، كما قال الحسن والضحاك ومجاهد . . . . . » .

ثم جاء بحديث من رواية ابن عساكر عن أنس رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « العلماء أمناء الله على خلقه » .

ثم استرسل الصوالحى فى حديثه قائلا : « إن إكرام العلماء واجب على كل مؤمن » .

ثم اختتم حديثه فى هذا الفصل بقوله : « وَفَرَّجَ الله سبحانه وتعالى بقدرته القاهرة وآياته الباهرة عن هؤلاء المذكورين (أى الفقاريين المحتمين بالجامع الأزهر والفارّين) بسبب اجتماع العلماء والتحدث فى شأنهم والنظر فى أحوالهم ، جعلهم الله مَلْجأً ومقصدا دائما مؤيَّداً ، وأقام بهم منار الإسلام ، وأدام نفعهم للخاص والعام ، بجاه سيدنا محمد خير الأنام . . . . » .

ولم ينته عام ١٠٧٢ هـ (١٦٦٢م) حتى ظهرت فى الحزب القاسمى النعرة الحزبية والعصبيّة الطائفية ، وتضخمت هذه النَعْرة وتلك العصبية حتى أصبحت تيارا قوياً يقوده زعيم الفقاريين أحمد بك البشناق ، وكان هؤلاء يرون أن قرار العفو الذى استصدره علماء الأزهر لصالح الفقاريين ما هو إلا صفعة قوية وُجّهت إلى وجه الحزب القاسمى .

ثم تطوّرت عصبية هؤلاء ونعراتهم حتى طاولت العلماء ، وتجرأ كثيرون

---

(١) النساء : ٥٩

منهم لينالوا من قَدر الأزهر وعلمائه ، فاستنكروا آراءهم ، وسفهوا أعمالهم ، وبالغوا فى السخرية من أقدارهم .

وأصبح زعيم القاسميين أحمد بك البشناق يجاهر ببغضه للعلماء ، ويعلن سخريته منهم ، ويُشبِّه الأزهر بمالطة ، ومالطة يومئذ مقر فئات صليبية شديدة التعصب ضد الإسلام والمسلمين .

ولقد كانت أفكار البشناق السيئة متفقة مع أعماله المنكرة ، ولم تنس المجتمعات فى مصر أنه قتل وسعى فى قتل الكثيرين إبَّان فتنة ١٠٧١ هـ ، وقد تحدَّث عنه المؤرِّخ العلامة إبراهيم الصوالحى فقال :

« إن أحمد البشناق كان مغروراً متعالياً قهر اليتامى ، وحرم المساكين ، وكان يعمل على إثارة الفتن بين والى مصر إبراهيم باشا وبين الأُمراء المماليك والعسكريين » .

غير أن إبراهيم باشا كان أعظم منه مكراً وخديعة ، فكان يجاريه ، ويُظهر له السلم ، وفى الوقت نفسه كان يتربص به ، ويبغى القضاء عليه ليسترد سُلْطته التى استلبها ، وهَيبته التى قضى عليها .

ففى العاشر من ذى الحجة سنة ١٠٧٢ هـ (يوليو ١٦٦٢م) آنس إبراهيم باشا والى مصر وكتخداه (وكيله) من الأمير أحمد بك البشناق غفلة ، فأمرا أعوانهما بقتله فقتلوه .

وبمصرع أحمد بك البشناق هدأت الجبهة الداخلية فى مصر حوالى عامين .

قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُون ﴾ (١) .

* * *

(١) الأنعام : ١٢٩

حماية الأزهر لرجال الحزب الفقارىّ المهزوم

ودوره فى القضاء على حزب الضرب العسكرى المتسلط

(١٠٧٥ - ١٠٧٧ هـ = ١٦٦٥ - ١٦٦٧م)

تولى رئاسة الحزب القاسمى ومشيخة مصر بعد مصرع أحمد بك البشناق الأمير محمد بك ، وحلَّ محله فى قيادة التيَّار المتعصب ، أى أنَّ سياسته كانت امتدادَ لسياسة أحمد بك البشناق ، فالتَفَّ حوله شِرار العسكريين والمرتزقة ، فألَّف منهم جيشاً أطلق عليه « جيش الضرب » ، وقد استطاع محمد بك أن يُرهب بهذا الجيش خصومه ، وأن ينفذ مآربه العدوانية كالاغتيالات ومصادرة الأموال والاعتقالات .

ومما زاد محمد بك قوة على قوة سيطرته على وِلايات مصر الأربع ، وهى : الشرقية والمنوفية والفيوم وجرجا ، تلك الولايات التى كانت زراعاتها قوة اقتصادية لا يُستهان بها .

وكان ظهور هذا الأمير بتلك السياسة العدوانية لا يعنى إلا ظهور عدو جديد للأزهر وعلمائه .

وكان يلى حكم مصر فى هذا الوقت عمر باشا الذى أضاع محمد بك هَيبته ، وصادر نفوذه حتى أصبح لا يجرؤ على مخالفة أمر أراد محمد بك تحقيقه ، أو إتيان أمر أراد محمد بك تركه .

فلم ينته عام ١٠٧٥ هـ (١٦٦٤م) حتى فاجأ هذا الأمير الحزب الفقرى بسلسلة من أعمال القتل والاغتيالات ، والنفى ، والطرد من الوظائف ، ومصادرة الأموال ، فأدَّى هذا العمل الطائش إلى التجاء عشرة من الأُمراء

والعسكريين الفقاريين إلى الأزهر ليحتموا بعلمائه ، وذلك فى شهر شوّال سنة ١٠٧٥ هـ (إبريل ١٦٦٥م) ، فجُنَّ جنون محمد بك زعيم الضرب ، ثم استطاع أن يحمل والى مصر عمر باشا على إرسال فرمان إلى علماء الأزهر ومدرسيه ومجاوريه ليسلموا الفقاريين العشرة المحتمين بالأزهر إلى رجال والى مصر عمر باشا .

وكان هؤلاء العشرة قد تقرَّر قتل بعضهم ونفى بعضهم الآخر .

وقد أحدث هذا الفرمان ثورة غاضبة بين علماء الأزهر وطلبته ، فنادى العلماء بعقد اجتماع فى الأزهر حضره شيوخ العلم ، والمجاورون ، وزعيما البكرية والسادات [١] وهما من العلماء ، كما حضره نقيب الأشراف ، وبعد أن تداول المجتمعون موضوع الفرمان الذى بعث به والى مصر إلى علماء الأزهر بإيعاز من محمد بك زعيم الضرب قرروا الخروج فى جمعهم هذا إلى بيت قاضى القضاة ليُعلموه بردهم على فرمان عمر باشا فيبلغه به ، فلما التقوا بقاضى القضاة قالوا له : « إن عمر باشا بعث إلينا مع كتخدا القابوجية [٢] بفرمان طلب فيه أن نسلم إلى أعوانه العشرة المحتمين بالجامع الأزهر ، وإنَّا واللهِ لن نُخرجهم ، ولن نُسلمهم ، ولن نتخلى عن حمايتهم . . . » ، فبعث قاضى القضاة إلى عمر باشا برسالة قال فيها : « إن أهل الجامع الأزهر وعلماء البكرية والسادات ونقيب الأشراف لن يُسلموا لكم فى هذا الأمر . . . » .

فعظم الخَطْب على « عمر باشا » والى مصر ، وأدرك خطورة استسلامه

---

(١) البكرية والسادات : بيتان من البيوت الكبيرة فى مصر ، استمدَّ الأول شرفه من انتسابه إلى خليفة رسول الله ﷺ أبى بكر الصِّدِّيق رضى الله عنه ، واستمدَّ الثانى شرفه من انتسابه إلى أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٢) القابوجية : هم القائمون على حراسة أبواب القلعة والديوان العالى ، وإذا أراد الباشا والى مصر أن يبعث بفرمان أو أمر أو رسالة إلى هيئة أو شخص ما عَهِدَ بهذا إلى أحدهم ، وكتخدا القابوجية وكيلها والمتحدث بلسانها .

لمحمد بك زعيم الضرب ، فأصدر على الفور فرمانا منح فيه العشرة المحتمين بالجامع الأزهر الأمان والعفو العام .

فلما سُلِّم الفرمان إلى العلماء أعلنوا أن أهل الأزهر لن يكتفوا بفرمان الباشا ، ولن يتخلوا عن المحتمين العشرة إلا إذا أخذوا ضمانات كافية بعدم اعتداء محمد بك زعيم الضرب عليهم بعد خروجهم من الجامع الأزهر .

ومما لا شك فيه أن هذا الموقف الذى وقفه علماء الأزهر يدل على وعى سياسى عظيم ، كما أنه يُعدُّ نجاحاً سياسياً مرموقا يُضاف إلى نجاحاتهم السابقة ، كما كان موقفهم هذا بكل المقاييس صفعة قوية على وجه محمد بك زعيم الضرب لا تقل عن الصفعة التى وُجِّهت إلى سَلَفه أحمد بك البشناق ، ولا تتفق مع ادعاته زعامة مصر .

فما كان من زعيم الضرب إلا أن أرغم عمر باشا على فرض أحكام عسكرية (عرفية) على شعب القاهرة قضت بحظر تجول الناس أو خروجهم من منازلهم بعد الانتهاء من صلاة العشاء ، وأُشْهِر بهذا النداءُ العام فى جميع أحياء القاهرة وشوارعها .

وقد كان هدف محمد بك إشعار أهل القاهرة بأن سياسة علماء الأزهر جلبت إليهم المتاعب ، غير أن أهل القاهرة ازدادوا تمسكاً وتأييدا لعلمائهم .

كما أن هوة الخلاف اتسعت بين علماء الأزهر وبين والى مصر عمر باشا ومحمد بك زعيم الضرب ، فلما وَلِىَّ عُمَرُ باشا يُوسُفَ أُوضه باش نظارة الأزهر لم يقبله علماء الأزهر ، وبادر المجاورون بطرده ، واتهموه بأنه جاسوس لمحمد بك زعيم الضرب ، ثم بعثوا برسالة إلى والى مصر عمر باشا بأنهم لا يقبلون فى نظارة الأزهر سوى محمود الهريطى .

وكان طرد يوسف أُوضة باشى من الأزهر صفعة ثانية وُجِّهت إلى محمد بك زعيم الضرب من علماء الأزهر ومجاوريه ، لهذا أعلن محمد بك عزمه على إخراج العشرة المحتمين بالأزهر بالقوة لينزلوا على حكمه .

فأقام العلماء وطلبة العلم بعد الصلوات وفى الأسحار مجالسَ دعوات تلوا فيها سورة الأنعام طالبين من الله عَزَّ وجَلَّ أن يهزم محمد بك وجنوده الضرب الذين طغوا فى البلاد ، فأكثروا فيها الفساد .

كما صعد طلبة العلم مآذن الأزهر وبأيديهم البيارق الإسلامية يلوحون بها ، ويجأرون بالدعاء على (محمد بك) وجنوده الضرب ، ويعلنون فى الوقت نفسه مثالبهم ومظالمهم .

وكان هذا الإعلان بالدعاء وبيان المثالب والمظالم صفعة ثالثة وُجِّهت إلى محمد بك وزعماء الحزب القاسمى وجيش الضرب .

لهذا احتشد القاسميون وزعماء جيش الضرب فى ميدان القلعة (الرميلة) ورفعوا المصاحف ، وشهروا الأسلحة ، وأعلنوا أنهم عزموا على عدم الإضرار بأحد ، غير أنهم لن يتراجعوا عن طلب الرجال العشرة الفقارين المحتمين بالجامع الأزهر ، ثم بعثوا برسالة إلى علماء الأزهر بمطلبهم هذا .

غير أن علماء الأزهر احتقروا مسلكهم هذا ، وأهملوا الرد على رسالتهم ، فلجأ محمد بك زعيم الضرب إلى عمل أكثر سفاهة من جميع أعماله السابقة ، إذ آمر والى القاهرة شاهين بك بأن يقتل رجلاً - تقرر قتله سَلَفاً - أمام الجامع الأزهر ليثير الرعب فى نفوس أهله ، غير أن نتيجة هذا العمل جاءت عكس ما أمَّلُه محمد بك ، إذ أن طلبة الأزهر ما لمحوا هذا السفاح وجنده يقتلون الرجل حتى هجموا عليهم ورجموهم بالحجارة ، فولى السفاح وجنده مدبرين وقد لطخت أيديهم بدماء المقتول ، وظل طلبة الأزهر يلاحقونهم حتى أدركوا رجلاً من أتباع محمد بك زعيم الضرب ، فقبضوا عليه ، وأوسعوه ضربا وركلاً ، وكادوا يقتلونه لولا أن استصرخ رحمتهم وأقسم أيماناً مغلظة أنه لا دخل له فيما فعله شاهين بك اليوم ، فرفعوا أيديهم عنه ، وتركوه يجرى وينجو بنفسه .

فكان هذا الموقف صفعة رابعة وجهها طلبة الأزهر إلى وجه محمد بك

زعيم الضرب ، وذاع بين الناس أن أهل الأزهر يوجِّهون إلى محمد بك وأتباعه كل يوم لطمة ، كما ذاع بين الناس أن أهل الأزهر لا يقرون زعامته ولا يرونه أهلاً لها ، وأنهم يسخرون منه ومن جنده ، وأنهم أفتوا بكفر بعضهم .

لهذا عزم محمد بك على توجيه ضربة قاصمة إلى الأزهر وأهله ، فاجتمع بقادة جيش الضرب الكبار ، وهم : كور على ، وكور يوسف ، وأصلان ، وفضلى اليمنلى ، وقرا فضلى الذى أطلق عليه المصريون (فرعون القاسمية) ، وهؤلاء القادة الخمسة كانوا يشغلون فى الوقت نفسه مناصب « أُوضه باشات » [1] فى جيش الانكشارية العثمانى بمصر .

وقد وضع هؤلاء القادة خطة لحصار الجامع الأزهر ، والقبض على الفقاريين العشرة المحتمين به ، ثم إخراج أهله منه ، ثم هدمه وإلقاء أحجاره تحت جبل المقطم .

وفى ٢٢ من صفر سنة ١٠٧٦ هـ (سبتمبر ١٦٦٥م) ضرب جيش الضرب حصاره على الجامع الأزهر ، وصوَّب إليه المدافع ، فمَن كان من العلماء وطلبة العلم داخل الأزهر وقعوا فى دائرة الحصار ، ومَن كان منهم خارجه لم يستطيعوا العودة إليه .

ثم وجَّه قرا فضلى آخر إنذار إلى علماء الأزهر بأنهم إذا لم يسلموه الأمراء المحتمين بالأزهر ، فإنه سيضرب الأزهر بمدافعه ، ولن يوقف هذا الضرب حتى يصبح بلاقع [2] .

وقد أدرك عقلاء القاسمية خطورة لموقف ، وأن نتائج هذا العمل ستنعكس أولاً على الحزب القاسمى لأن محمد بك وجيش الضرب ينتسبون إليه ،

---

(١) أوضة باشى ، أو أوده باشى : منصب عسكرى كبير فى جيش الانكشارية بمصر ، لصاحبه غرفة مستقلة فى قلعة الانكشارية . وقد يُكلَّف صحب هذا المنصب بواجبات أمنية .

(٢) البلاقع : الأراضى القفر التى لا شىء فيها .

فبعثوا إلى علماء الأزهر مَن يترفَّق بهم ، ويتلطَّف بالحديث معهم لعل إرادتهم تلين ، فيقبلوا تسليم المحتمين بالأزهر .

غير أن علماء الأزهر رفضوا هذه الرجاءات رفضاً قاطعاً ، فلما عاد رُسُل القاسمية بخفى حُنَين ، نادى قرا فضلى فى جيشه الذى يحاصر الأزهر بأن واجبهم الآن هو هدم الجامع الأزهر على مَن فيه .

وكان أهل القاهرة قد تجمَّعوا حول جيش الضرب منذ أن ضرب حصاره حول الأزهر ، وأخذوا يصيحون بهم « سيصيبكم ما أصاب أصحاب الفيل » ، غير أن هؤلاء لم يبالوا بهذا النداء وواصلوا إعداداتهم لقصف الأزهر ، لكنهم ما شرعوا فى إطلاق المدافع والهجوم على الأزهر حتى انتابت خيولهم وبغالهم وحميرهم حالات هياج شديد ، كأنما أصابها مسّ من الجن ، فألقت بمن فوق ظهورها على الأرض ، وهاجمت المشاة فتناثرت أسلحتهم ، واختلَّ نظامهم ، فانحلَّت عُرى هذا الجيش ، وذهبت ريحه ، وصار كل قائد وجندى يطلب النجاة لنفسه فراراً من تلك الحيوانات الهائجة القاتلة ، وأهل القاهرة يصيحون بهم : « لقد أصابكم ما أصاب أصحاب الفيل » .

لقد هزم الله سبحانه وتعالى جنود الضرب بتلك الحيوانات التى كانت مُسخَّرة لهم ، فأرغمتهم حيواناتهم على فك حصارهم الذى ضربوه على الأزهر والفرار إلى ثكناتهم ، وقد امتلأت نفوسهم رهبة وجلَّلهم الخزى .

أما علماء الأزهر ومجاوروه فقد نصرهم الله سبحانه وتعالى بتلك الكرامة فأصبحت ألوية الشرف والنصر تخفق فوق مآذن أزهرهم .

وكان والى مصر عمر باشا يتفجع على نفوذه الذى استلبه منه محمد بك زعيم جيش الضرب ، وكان يتمنى أن تسنح له الفرصة لقتل عدوه ، فلما جاءته أنباء هزيمة جيش الضرب أمام جدران الأزهر أشار إلى رجاله بقتل محمد بك الذى كان جالساً فى ديوان القلعة فقتلوه وسمحوا لمرافقيه بالفرار .

ومما لا شك فيه أن مصرع محمد بك زعيم الضرب كان تتويجاً لانتصار

علماء الأزهر ، هذا الانتصار الذى تحقق دون أن يُشهر أحد من علماء الأزهر ومجاوريه سلاحاً أَوْ يَرْفَعَ عصا .

قال مؤرِّخ هذه الوقائع الشيخ إبراهيم الصوالحى : « إنّ ما حدث (أى انتصار علماء الأزهر ومجاوريه) كان سببه دعاء العلماء بالأسحار القاطعة لكل جبّار ، المهلكة لكل جبَّار وهدَّار . . . ﴿ وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ، وَكَانَ اللهُ قَوِياً عَزِيزاً ﴾ (١) .

وقد عدَّ بعض مراقبى الأحداث الأيام الواقعة بين دعاء أهل الأزهر على محمد بك زعيم الضرب وبين مصرعه فوجدوها تسعة وتسعين يوماً .

وقد كانت أخبار جيش الضرب تصل إلى الدولة العثمانية من والى مصر عمر باشا . أى أن الدولة العثمانية لم تكن بمنأى عن هذه الوقائع بما فيها مصرع الأميرين أحمد بك البشناق ، ومحمد بك الضرب .

لهذا فإن عمر باشا بعد أن استردَّ نفوذه لم يسترخ ، خاصةً بعد أن علم أن زعماء الضرب الخمسة جمعوا فلول جيش الضرب ، وأنهم يعدون العدة لحصار القلعة ، وأنهم لن ينهوا القتال إلا بعد أن يثأروا لسيدهم محمد بك ، وأن ثأرهم لا يتم إلا بقتل والى مصر عمر باشا وأعوانه .

فأغلق عمر باشا أبواب القلعة ، وأعدَّ العُدَّة للدفاع عنها ، ثم عقد اجتماعاً فى الديوان العالى حضره علماء الأزهر والصناجق المماليك ورؤساء الفرق العسكرية السبع ، فلما استكمل المجلس أعضاءه أبرز عمر باشا فرمانين سلطانيين يؤكدان على وجوب القبض على زعماء الضرب الخمسة الأوضة باشات بالانكشارية .

فغلب على المجلس الرأى الذى يُحبِّذُ توجيه أمر إلى باب الانكشارية بتسليم هؤلاء الأوضة باشات المتزعمين لجيش الضرب .

---

(١) الأحزاب : ٢٥

غير أن قادة الانكشارية واختياريها (ضباطها) عندما وصلهم هذا الأمر ردوا بقولهم : لن نسلم هؤلاء الخمسة ما دمنا أحياءً .

فسأل عمر باشا رئيس الانكشارية فى الديوان عن رأيه ، فأجاب بأنه لا يقول قولاً مخالفاً لما قاله قادة الانكشارية واختياريها .

عند ذلك أمر عمر باشا والى القاهرة بأن يُشْهَر النداء فى القاهرة وأرجاء مصر بأن ديوان مصر العالى أوقف رواتب زعماء الضرب وعلوفاتهم ، وأنه سيوقف راتب وعلوفة كل جندى وكل اختيار وكل قائد ينضم إليهم .

ثم قدَّم إلى علماء الأزهر فى الديوان استفتاءً عن حكم الشرع فى هؤلاء الخمسة ، فأفتوا بأنهم عصاة ، فنادى عمر باشا بتجمع جنود السلطان فى الرميلة ميدان القلعة ابتداءً من صباح اليوم التالى .

فلما اكتمل نظام الجنود السلطانية تقدَّمهم عمر باشا وأعوانه يرفعون بيرق النبى ﷺ (١) ، ثم تحرَّك هذا الجيش وأمامه فرقة المدفعية التى تدفع أمامها بستة من المدافع الكبيرة .

ومما هو جدير بالذكر أن جميع الفِرَق العسكرية لبَّت نداء والى مصر عمر باشا حتى فرقة الانشكارية التى رفضت تسليم زعماء الضرب لم يتخلف منها إلا قِلَّة من القادة والضباط والجنود الموالين لزعماء الضرب .

أما جنود الضرب وزعماؤهم ، فإنهم تحصنوا بجامع المؤيد وما حوله فى القاهرة ، أى أن منطقة المؤيد فى القاهرة أصبحت ميداناً لحرب وشيكة الوقوع .

ولم يمض وقت طويل حتى وصل عمر باشا بجيشه إلى منطقة المؤيد ، وضرب حولها حصاراً محكماً ، ثم وجَّه إلى المتحصنين بجامع المؤيد وما حوله

---

(١) كانت قلعة مصر تضم مجموعة كبيرة من الأعلام والرايات والبيارق العسكرية والمدنية ، لكل منها دلالة وإشعار خاص ، ومنها بَيْرق النبى ﷺ ، وقد رفعه عمر باشا فى هذا الوقت ليُشعر الناس أنه يقود الفئة الصالحة ضد الفئة الباغية .

نداءً بتسليم القادة الخمسة تنفيذاً لأمر السلطان ، فإذا تم هذا التسليم سيصبح مَن عداهم من الجنود ورؤسائهم آمنين بأمان الله تعالى متى ألقوا السلاح .

فردَّ الجميع بصوت رجل واحد : إننا لن نترك زعماءنا ولن نسلمهم ولو ذهبت أرواحنا على السيوف .

فكرر أعوان الباشا النداء نفسه ، وكرر رجال الضرب الردَّ نفسه ، وقبل أن يشرع عمر باشا فى قصف مواقع الضرب استفتى العلماء فى مسألة قصف المحتمين بجامع المؤيد ، فأفتوه بالجواز إذا أعطى العلماءَ عهداً بأن يُصلح ما ستتلفه المدافع من حوائط هذا الجمع .

ثم اشتعلت الحرب واحتدم القتال ، وكان دفاع الضرب عن أنفسهم دفاع المستميتين ، غير أن المدفعية السلطانية كان لها آثار قوية فى حسم الحرب ، فلم تمض أربع ساعات حتى أعلن رجال الضرب استسلامهم ثم فتحوا الأبواب ، وألقوا السلاح ، ففرَّ مَن فَرَّ وأُسِرَ مَن أُسِر .

ووقع فى أسر القوات السلطانية ثلاثة من زعماء الضرب الخمسة واستطاع اثنان الفرار ، وظلا مُتَخَفِّيَيْن فى مخابئ القاهرة أياماً ، غير أن السُّلْطات تمكنت من القبض عليهم .

وقد لقى الزعماء الخمسة فيما بعد مصارعهم .

وبالقضاء على حزب الضرب العسكرى وزعمائه أمنت البلاد واستراح العباد ، وقد عرفنا أن أول جبهة واجهتهم فى مصر بشجاعة وقوة جبهة علماء الأزهر الذين لم يتخلوا عن واجباتهم نحو مجتمعاتهم وشريعتهم لحظة واحدة ، فدانت لهم هذه المجتمعات بالولاء لصادر عن حب واقتناع .

قال الشيخ إبراهيم الصوالحى مؤرِّخ هذه الحقبة :

« إن الفتنة التى أثارها الضرب ليست كالفتن ، فلقد استهان هؤلاء الضرب بالإسلام ، وأهانوا الشرع والعلماء والأشراف عُمُد الدين ، ولولا العلماء الأُباة لازداد الخَطْب ولعمَّ البلاء والكرب . . . . » .

وقد قلتُ فى هذه الوقائع التاريخية الأبيات الشعرية التالية :

حـىّ الوجودَ بذكرِ أهلِ الأزهـر ... وانثر ورودًا فى الفضـاءِ وعَطِّـرِ
نَادَى الملوكُ بعزِّهـم وببأسِـهم ... وشـعار أهـلِ العـلم علِّـمْ عَمِّرِ
كـم مـن زعـيم غَـرَّهُ سـلطانُهُ ... فتحطَّـمتْ أحْـلامُهُ فى الأزهرِ
حَصَـرَ الطـغاةُ بناءَه كى يَهْدِمُوا ... رُكنَ العدالةِ فى الصَّـعيدِ الأنْورِ
فَتَهيَّجَتْ أفراسُـهم وحَـمِيرُهم ... تبغى النجاةَ من الحصَارِ الأخْسَرِ
فَلَعَلَّهـا قَـدْ أدْرَكَـتْ بشُـعُورِهَا ... أنَّ العقـابَ مصـيرُ جُـندٍ غادِرِ
فأذلَّهُمْ ربُّ البَـريّةِ إذْ غَـدَتْ ... فُرسَـانُهم ومشاتُهم فى مَحْصِرِ
هـربُوا فِـراراً من رِجَـالٍ عُـزَّلٍ ... صَـدَقُوا الإلهَ بَعْهدِ قلبٍ أكْـبَرِ
إنَّ الكَـرامةَ للولـىِّ حَـقيقةٌ ... ومن الكـرامةِ دَحْرُ جَـيْشِ الفُجَّرِ

ومما لوحظ أنَّ الحمايات لم تنقطع من الأزهر بعد القضاء على حزب الضرب العسكرى ، ففى عهد عمر باشا سالف الذكر التجأ إلى الأزهر حسين أفندى خليفة المصرف بالديوان العالى ، وعبد الفتاح أفندى كاتب الشون فراراً من عقوبة النفى إلى قبرص .

وكان والى مصر عمر باشا قد حكم عليهما بهذه العقوبة لوقوعهما فى أخطاء مالية وإدارية ، فلما التجآ إلى الجامع الأزهر تحدَّث فى شأنهما إلى والى مصر الشيخُ شمس الدين البابلى ، واستطاع أن يخفف عقوبتهما ، فتم نفيهما إلى دمياط بدلاً من قبرص .

وفى عهد إبراهيم باشا البستانجى الذى تولى حكم مصر فى سنة ١٠٧٧ هـ (١٦٦٧م) التجأ إلى الجامع الأزهر ثلاثة من رجال السُّلْطة هرباً من عقوبات كان سينزلها بهم إبراهيم باشا البستانجى .

هؤلاء الرجال هم كوسة عبد الله الروزنامجى [1] ، والأمير محمد ابن المقرقع والى القاهرة [2] ، ومصطفى اغا ....

وكان والى مصر إبراهيم باشا البستانجى مدركاً لما يتمتع به الأزهر من مقدرة على حماية الملتجئين إليه ، ففضّل ان يسلك مسالك الحيلة ليتمكن من هؤلاء الرجال ، فبعث إلى عبد الله الروزنامجى بوعود العفو والترقى إن هو خرج من الأزهر وأتم حسابات خزانة مصر التى ستُرسل إلى الدولة العثمانية ، فخدع عبد الله الروزنامجى ، وخرج من الأزهر بدون موافقة العلماء ، واجتهد فى أعماله حتى أتم حسابات الخزانة التى ستُرسل إلى الدولة العثمانية ، فسلّمها إبراهيم باشا البستانجى إلى سردار الخزينة المعين للسفر بها إلى إسلامبول ، كما سلّمه وثائقها وسجلها .

وقد بقى عبد الله الروزنامجى فترة من الزمن آمناً مطمئن الفؤاد ، فظن أن والى مصر إبراهيم باشا قد صدق فى عفوه ، غير أن إبراهيم باشا لم يلبث أن أمر بالقبض عليه ، ثم نفيه إلى بلدة « إبريم » فى جنوب مصر ، ولم يكتف بذلك وإنما بعث خلفه من اغتاله فى مدينة « جرجا » .

أما والى القاهرة محمد بن المقرقع ومصطفى أغا ، فإنهما كانا أحرص من عبد الله الروزنامجى ، فلم يخرجا من الأزهر إلا بعد أن حضر والى مصر إبراهيم باشا البستانجى ، وتحدّث إلى علماء الأزهر فى شأنهما ، وأعطى لكل منهما أمام علماء الأزهر المواثيق والعهود المؤكدة بأمنهما والعفو عنهما .

* * *

(١) الروزنامة : سجلات المالية اليومية والشهرية ، والروزنامجى : رئيس الأفندية كتبة السجلات والأوراق فى الديوان العالى .

(٢) والى القاهرة ، أو متولى القاهرة : له سلطات مدير الأمن .

خلع رجب باشا

(١١٣٣ هـ = ١٧٢١م)

بدخول سنة ١١٣١ هـ (١٧١٩م) انفجرت القاهرة بسلسلة من الحروب والفتن العسكرية بين الحزبين المملوكيين الكبيرين : الحزب القاسمى وكان يتزعمه إسماعيل بك ، والحزب الفقارى وكان يتزعمه محمد بك چركس .

وقد نشطت هذه الحروب والفتن فى مرحلتين :

المرحلة الأولى : وقد وقعت أحداثها فى سنة ١١٣١ هـ (١٧١٩م) ، وانتهت بانتصار إسماعيل بك والحزب القاسمى ، وأسر محمد بك چركس زعيم الحزب الفقارى ثم نفيه إلى جزيرة قبرص .

المرحلة الثانية : وقد وقعت أحداثها فى سنتى ١١٣٢ ، ١١٣٣ هـ (١٧٢٠ ، ١٧٢١م) ، وذلك عندما استطاع محمد بك چركس الفرار من سجنه بقبرص وعودته إلى القاهرة متخفياً ، غير أن الذى أثار التساؤلات هو أن دخول محمد بك چركس القاهرة متخفياً كان مقترناً بدخول رجب باشا القاهرة والياً على مصر .

وقد افتتح رجب باشا حكمه ببادرة دموية شنيعة ، إذ حاسب على باشا والى مصر السابق ، ثم أمر بقتله دون أن يعلن لهذا سبباً مقنعاً ، فحزن عليه المصريون حزناً عاماً ، وأطلقوا عليه « على باشا المظلوم » ، ورثاه شعراؤهم وتأسَّف عليه مؤرِّخوهم .

أما رجب باشا ، فإنه لم يلبث أن تحالف مع محمد بك چركس بعد أن آقرَّ عودته إلى مصر ، وكان هدف الرجلين القضاء على إسماعيل بك والحزب

القاسمى ، ليعلو بهذا شأن محمد بك چركس والحزب الفقارى . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف سلك والى مصر رجب باشا وحليفه محمد بك چركس طُرُقاً غير مشروعة وأُخرى غير نزيهة ، فسلَّطا على أهل مصر سيف القهر والإذلال فترة من الزمن تدهور خلالها نظام الجبهة الداخلية ، وانفرط عِقد الحزب القاسمى ، واضطر زعيمه إسماعيل بك إلى الفرار ليتجنب مؤامرة دبَّرها رجب باشا ومحمد بك چركس لاغتياله .

وهنا ظهر دور علماء الأزهر ، فاتصلوا بعقلاء الحزبين لفقارى المنتصر والقاسمى المنهزم ، وبيَّنوا لهم أن رجب باشا إنما يريد تدمير الحزبين المملوكين ليخلو له سلطان مصر ، ثم سعوا سعياً حثيثاً لعقد الصلح بين الأميرين الكبيرين محمد بك چركس ، وإسماعيل بك بهدف توحيد لقوى المملوكية فى مصر ، ومواجهة أهداف رجب باشا الدموية التسلطية ، فنجحوا فى مسعاهم الإصلاحى ، وكان نجاحهم هذا مفاجأة اشتد وقعها على نفس والى مصر رجب باشا .

ولم يستفق رجب باشا من تلك الصدمة حتى فوجئ بصدمة أشد عندما امتنع الصناجق المماليك أعضاء الديوان العالى عن الصعود إلى القلعة وحضور جلسة الديو ن ، وليس لكل هذا مدلول سوى أن الجبهة الداخلية أصبحت ضده ، فلما وجد رجب باشا أن الجبهة الداخلية قد توحَّدت ضده بعث إلى الصناجق بإنذارات ، حذَّرهم فيها بأنه سيلغى صنجقياتهم إذا ظلوا ممتنعين عن الصعود إلى القلعة وحضور جلسات الديوان العالى .

وهنا وجد علماء الأزهر أنَّ عليهم أن يقوموا بعمل يحبطون به إنذارات رجب باشا وتهديداته ، فعقد شيخ الأزهر الشيخ محمد شنن اجتماعاً دعا إليه كبار العلماء وزعيمى البكرية والسادت : الشيخ أحمد البكرى ، والشيخ عبد الخالق السادات وهما من علماء الأزهر ، كما دعا إليه الزعيمين المملوكيين الكبيرين محمد بك چركس وإسماعيل بك ، وقد اتفق المجتمعون على أن يتدخل علماء الأزهر للصلح بين الى مصر رجب باشا وبين الصناجق المماليك .

وبعد مساع نشطة قام بها علماء الأزهر تمكنوا من ضمان صلح مشرف للصناجق المماليك ولوالى مصر رجب باشا .

ثم صعد الصناجق المماليك القلعة يتقدمهم علماء الأزهر لإتمام الصلح ، فرحَّب رجب باشا بهم واحتفل بمقدمهم .

وبعد أن تم الصلح بين الصناجق ورجب باشا أعلن رجب باشا : « إنه ما عفا عن صناجق مصر ، وما أتم صلحه معهم إلا إكراماً للعلماء ومشايخ العلم » ، ثم أقسم أمام العلماء ومشايخ العلم « أنه لن يمد يده إلى الصناجق المماليك بالضرر » .

وبهذا الصلح تجنَّبت البلاد ويلات حروب داخلية كانت وشيكة الوقوع ، وبمرور الأيام تبيَّن أن هذا الصلح لم يكن إلا فوق السطح ، أما ما تحت السطح فهو العداء المتواصل بين والى مصر رجب باشا والصناجق المماليك ، فلقد حاول كل طرف أن يجتذب إلى صَفِّه الفِرَق العسكرية العثمانية فى مصر ، واضطر كل فريق إلى أن يبذل مجهودات عظيمة فى هذا المضمار .

وقبل أن يحقق أحد الفريقين هدفه لجأ رجب باشا إلى سياسة الحيلة ليتمكن من قتل الصناجق المماليك ، فأمر بتزيين القاهرة وأبراج القلعة ، ثم أعلن أنَّ سلطان الدولة العثمانية رُزِق بمولود ، ثم دعا الصناجق المماليك ليشهدوا الاحتفال الذى سيقيمه فى القلعة بهذه المناسبة السعيدة ، غير أن حيلة رجب باشا لم تنطل على الصناجق ، فرفضوا صعود القلعة ، ثم عقدوا اجتماعاً حضره علماء الأزهر ، وفى مقدمتهم شيخ الأزهر الشيخ محمد شنن ، وشيخا البكرية والسادات - الشيخ أحمد ، والشيخ عبد الخالق - ، وقد اتفق المجتمعون على خلع رجب باشا ، وتنصيب يوسف بك قائمقام إلى أن تبعث الدولة العثمانية والياً جديداً يحكم فى مصر بما أنزل الله سبحانه وتعالى ، وبما يَرضَى به رسولُه ﷺ .

وفى هذا الوقت نجح محمد بك چركس فى أن يضم الفِرَق العسكرية إلى

صفوف الجبهة الداخلية الموحَّدة ، فأصبح موقف الصناجق قوياً إذ تمكنوا من حصار القلعة ، وضربها بالمدافع ، فلم يلبث والى مصر رجب باشا أن رفع راية بيضاء معلناً استسلامه ، فطلب منه الصناجق أن يهبط هو وأعوانه من القلعة ، فهبطوا ، ثم أقاموا فى أحد القصور تمهيداً لرحيلهم إلى إسلامبول .

وفى ٢٨ من جُمادى الآخرة سنة ١١٣٣ هـ (إبريل ١٧٢١م) عقد زعماء الانقلاب : علماء الأزهر ، والصناجق المماليك اجتماعاً حضره رؤساء الفِرَق العسكرية ، وكتبوا فيه رسالة إلى السلطان أحمد الثالث سلطان الدولة العثمانية بيَّنوا فيها ما اقترفه رجب باشا من مظالم ، وسفك للدماء ، وتدبيره مؤامرة للغدر بالمماليك الصناجق وقتلهم فى القلعة ، وطلبوا من السلطان أن يُصدر عفواً عاماً عن إسماعيل بك وجميع الصناجق ، ثم زكوا إسماعيل بك فى رسالتهم هذه بأنه مُصلح غير مُفسد كثيراً ما فعل الخيرات وَعَبَّدَ طريق الحج وأصلح آباره ، وقمع قُطَّاع الطُّرق العربان المفسدين ، ولم يرتكب أى عمل يسيئ إلى الدولة العثمانية .

ثم أكدوا فى نهاية رسالتهم أن والى مصر رجب باشا ما خلعه إلا الرعية التى رفضت أن يكون حاكماً عليها ، وأن الرعية فى مصر تطلب اليوم حاكماً عادلاً يحكم فيها بما أنزل الله سبحانه وتعالى ، وبما جاء فى سُنَّة رسوله ﷺ .

وقد كتب الشيخ عبد الخالق السادات فى نهاية هذه الرسالة بخطه معقباً : « بسم الله الرحمن الرحيم ، ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن » ، ثم وقَّعَ بخاتمه وباسمه ، وكذلك فعل علماء الأزهر والصناجق المماليك وقاضى القضاة ورؤساء الفِرَق العسكرية ونقيب الأشراف .

ثم كوَّنوا وفداً من سبعة من العسكريين الاختيارية يمثلون الفِرَق العسكرية السبع وعالِم من علماء الأزهر هو لشيخ أحمد العماوى مفتى المالكية ، وأسندوا إلى هذا العالِم رئاسة هذا الوفد .

وقد عهد المجتمعون إلى هذا الوفد بتسليم رسالتهم إلى الصَدر الأعظم

ليقوم بعرضها على السلطان ، كما عهدوا إلى رئيس الوفد الشيخ أحمد العماوى بشرح وجهة النظر المصرية أمام الصَدر الأعظم فى إسلامبول .

وبعد يومين سافر هذا الوفد إلى إسلامبول بحراً ، وهناك اجتمع بالصَدر الأعظم إبراهيم داماد باشا ، وفى هذا الاجتماع سلَّم الشيخ أحمد العماوى رسالة زعماء مصر إلى الصَدر الأعظم ، ثم شرح له وجهة النظر المصرية ، فأبدى اقتناعه وتأييده لما قام به زعماء مصر العلماء والصناجق وقاضى القضاة ورؤساء العسكر .

ثم قام من فوره بعرض رسالة مصر على السلطان أحمد الثالث ، فوافق على ما جاء فيها ، وأصدر فرماناً بتنصيب محمد باشا النشانجى الصدر الأعظم السابق والياً على مصر بدلاً من رجب باشا المخلوع .

فرجع رجال الوفد المصرى يتقدَّمهم عالِم الأزهر الشيخ أحمد العماوى مفتى المالكية ، وهم يرفعون لواء انتصار إرادة مصر فى مواطن الحق والعدل ، وكان لعلماء الأزهر فى إقامة الحق ورفع لواء العدل أعظم المواقف وأشرف الأعمال .

وفى شهر رمضان سنة ١١٣٣ هـ (يوليو ١٧٢١م) دخل محمد باشا النشانجى مصر والياً عليها ، ومعه كتاب من السلطان أحمد الثالث خاطب فيه علماء الأزهر والصناجق وسائر زعماء مصر ، وقدَّم فى كتابه ذِكْر العلماء على من عداهم ، ثم بيَّن اللَّبس والتضارب فى المعلومات التى كانت تصل إلى الدولة العثمانية حول الوقائع التى حدثت فى مصر ، ثم أنهى رسالته بقوله : « قد قبلنا شفاعتكم وشهادتكم ، وأرسلنا إلى إسماعيل بك ابن إيواظ الأمان ، واخترنا لكم محمد باشا الصَدر الأعظم والياً على مصر ، وأمرناه بأن يخبرنا بما يقع فى مصر فى رسائل متتالية . . . . . » .

* * *

القضاء على الحزب الچركسى المتسلط فى مصر

(١١٣٦ هـ = ١٧٢٣ ، ١٧٢٤م)

استطاع الأمير محمد چركس أن يُكوِّن فى إطار الحزب الفقارى حزباً عسكرياً نُسِبَ إليه ، وبهذا الحزب تمكن من بسط سيطرته على مختلف الهيئات العسكرية والتنفيذية ، ثم تمكن فى نهاية المطاف من توجيه ضربة قاصمة إلى الحزب القاسمى عندما اغتال زعيمه إسماعيل بك ابن إبواظ بك ، وعندما تتبع أعوانه وخواصه بالقتل والاعتقال والنفى ومصادرة أموالهم ، فأصبح محمد بك چركس منذ سنة ١١٣٦ هـ (١٧٢٣م) هو حاكم مصر وزعيم القوى فيها بلا منازع .

ولم يرفض سلطانه ومظالمه فى مصر علناً سوى علماء الأزهر الذين أعلنوا أن الأمير إسماعيل بك قُتِل ظلماً وبغياً . فرثاه أُدباؤهم وترحَّم عليه شعراؤهم فى قصائد شِعرية قصيرة وطويلة أكثروا فيها من ذِكْر أعماله الحسنة ، ومناقبه المستحسنة ، بل إنهم أعلنوا ما هو أعظم من ذلك كله ، وهو أن حسابَ الجُمَّل أشار إلى أن قاتل إسماعيل بك سيُقتل فى سنة ١١٣٦ هـ ، وذلك فى جملة مقتضبة هى : « سيُقتل قاتله » . . . .

وللعلماء مع الأمير محمد چركس تاريخ سابق ، فهم الذين أصلحوا بين الحزبين المملوكيين الكبيرين القاسمى والفقارى ، وأصلحوا بين چركس ومنافسه إسماعيل بك ، ونادوا بإسقاط حكومة رجب باشا الذى أعدَّ عُدَّته للقضاء على زعماء الحزبين معاً ، لهذا فإن چركس يعلم جيداً أن علماء الأزهر الذين حاربوا ظلم غيره لا يمكنهم أن يسكتوا عن مظالمه وجرائمه . . .

غير أن چركس كان ظلوماً طاغية أطلق لأتباعه الچركسيين العنان فسفكوا

الدماء ، وصادروا الأموال ، ونثروها فى الفِرَق العسكرية العثمانية فمالت إليهم ، وغضَّت الطَرْف عن جرائمهم ومثالبهم ، وأصبحت القاهرة فى رعب دائم لا يخلو منه ليل أو نهار .

كما استطاع چركس أن يعطل ديوان مصر العالى ، لأن أول مَن سيكشف مظالمه وجرائمه أعضاؤه علماء الأزهر ، فالديوان شورى وحرية رأى ، والشورى وحرية الرأى لا يمكن أن تتواءم مع حاكم عسكرى ديكتاتورى .

ثم حاول أن يفرض سيطرته على القضاء الذى كان يمسك بزمامه العلماء ففشل ، وكان القضاة يصدرون أحكامهم ضد مظالم چركس ، ويدينون جرائمه طبقاً لأحكام الشريعة الغرَّاء .

فلم يجد وسيلة يجابه بها القضاء المصرى سوى محكمة ينشؤها توافق هواه وتؤيد مظالمه ، فكلَّف وكيله صيفى السرَّاج بأن يُنشئ هذه المحكمة ، ولم يُقبِل أحد من العلماء على العمل فيها على الرغم من الإغراءات التى عرضها الچركسيون ، بل سَخِروا منها ، وعَرَّفوا الناس بأهدافها ، ثم أطلقوا عليها « محكمة صيفى السرَّاج » ، ولما ظهرت فضائحها سموها « محكمة المزوِّرين » ، ولما يئس الچركسيون من وجود عالِم أو فقيه يقبل العمل كقاض بها أرغموا فقيهاً (لم يذكر المؤرِّخون اسمه) على العمل بها قاضياً يَفُضّ المنازعات ، ويُصدر الأحكام الشرعية .

وكان الصيفى يتقاضى من الظَلَمة والمدلِّسين رشاوى ، ثم يقوم بتعذيب خصومهم ليعترفوا بالباطل ، ولا يملك قاضى هذه المحكمة إلا أن يحكم بناء على ما اعترف به المدَّعَى عليهم ، غير أن العلماء بيَّنوا لقاضى هذه المحكمة ما يفعله الصيفى قبل أن تُعرض القضايا عليه ، فما كان منه إلا أن اعتذر للأمير چركس عن عدم استمراره فى عمله بهذه المحكمة ، لكن چركس رفض اعتذاره ، فحمله الصيفى على الاستمرار فى قضائه بهذه المحكمة حملاً ، فظل هذا الفقيه يترقب فرصة للهرب إلى أن سنحت له هذه الفرصة ، ففرَّ

هارباً إلى بلدته فى جنوب مصر ، ولم يرجع إلى القاهرة إلا بعد سقوط الحزب الچركسى . . .

وقد ساد الغضب والتذمر جماهير القاهرة بعد أن شهدوا مظالم لا قِبَل لهم بها من رجال الحزب الچركسى ، فانطلقوا فى مسيرة صاخبة إلى الجامع الأزهر ، وطلبوا من العلماء أن يصعدوا القلعة ليحملوا الباشا على اعتقال محمد بك چركس ورجاله ، فأخبرهم العلماء بأن الباشا والقلعة الآن تحت سيطرة محمد بك چركس ، وأن الديوان العالى مُعطَّل ، وأنهم لا يستطيعون فى ظل هذه الظروف الصعود إلى القلعة .

وقد كانت أخبار محمد بك چركس تصل الدولة العثمانية بطريقة سرية ، لهذا كان لدى الدولة معلومات كاملة عن سياسة هذا الأمير فى مصر ، فلم ينته عام ١١٣٦ هـ حتى أَمَرتْ على باشا الوالى على جزيرة كريت بأن يتجه إلى مصر هو وأعوانه ليتولى حكمها بصفة مؤقتة ، وزوَّدته بمعلومات سرية فحواها أن يتصل بجميع الهيئات فى مصر ، وبخاصة الفِرَق العسكرية ، ليجمع القلوب حول الدولة العثمانية ، ولينفر الناس فى مصر من محمد بك چركس وحزبه .

فلما دخل على باشا مصر هو وأعوانه اختفى محمد باشا النشانجى والى مصر هو وأعوانه ، ولم يظهروا إلا بعد أن نجح على باشا فى تحقيق ما كلَّفته به الدولة العثمانية .

وقد وجد محمد باشا النشانجى الأحوال كلها مهيئة للقضاء على الأمير محمد بك چركس وحزبه لإعادة نفوذ الدولة وولاتها فى مصر .

فلما صعد القلعة وجلس فى الديوان العالى دعا علماء الأزهر ونقيب الأشراف وقاضى القضاة إلى حضور أول جلسة سيعقدها - بعد عودته من مخبئه - لإعادة الهيبة إلى ديوان مصر العالى .

فلما تم نظام المجلس أعلن محمد باشا النشانجى فى أعضائه الحاضرين

منهج سياسة الدولة العثمانية نحو الحزب الجركسى والخطوات التى أمرته بالقيام بها فى مصر . .

ثم لم يلبث أن وجَّه إلى الفِرَق العسكرية نداءً أُعلن فى أوجاقاتها وفى شوارع القاهرة : بأن كل مَن له راتب فى الديوان من الجند والقادة ، وهو مطيع لله ولرسوله ولسلطان المسلمين عليه أن يأتى تحت اللِّواء النبوى الشريف الذى سيُنصب فى الرميلة ميدان القلعة ، وسوف لا يُسأل كل مَن حضر عما مضى ، فتجمَّعت أعداد عظيمة من العسكريين تحت اللِّواء النبوى الشريف . . .

أما محمد بك جركس ، فإنه تيقظ بعد فوات الأوان وأعدَّ للقتال عُدَّته ، فدارت معارك عديدة فى أرجاء القاهرة وخارجها بين قوَّات والى مصر وبين قوَّات محمد بك جركس هُزم فى كثير منها محمد بك جركس وقوَّاته هزائم منكرة ، وقُتِل فيها كثير من رجاله ، وهذا ما حمل محمد بك على إنهاء القتال من جانبه ثم اختفائه وفراره .

وقد اختار محمد بك دولة معادية للدولة العثمانية وهى « النمسا » فلجأ إليها ، وهناك استطاع أن يقنع حكومتها بأنه متى انتصر فإنَّ النمسا ستكون حليفه الأول ، فأعادته النمسا إلى مصر على ظهر سفينة محمَّلة بالأسلحة وآلات الحرب .

فلما دخل مصر تجمَّع حوله رجاله الفارُّون والمختبئون ، وتمكنوا من إدخال السلاح النمسوى وتهيئته للحرب .

فخاض محمد بك جركس بأتباعه حروباً عديدة ضد قوات السلطنة فى مصر انتهت بهزيمته ومصرعه فى أواخر سنة ١١٣٦ هـ (١٧٢٤م) .

ولئن كانت الدولة العثمانية قد أعادت بهذا النصر سلطانها وهيبتها فى مصر ، فإن العلماء فى مصر رأوا فى هذا النصر انتصاراً لمنهجهم السياسى والشرعى ، وانتصاراً للعدل والحق اللَّذين طالما ناضلوا من أجل تحقيقهما .

قال الشيخ مصطفى الصفوى الشافعى فى تاريخه :

« وكان چركس من أظلم خلق الله ، وأتباعه أشر منه ، وأيامه أنحس الأيام ، فقد كانوا ينهبون الناس ويقتلوهم جهاراً فى طرقات القاهرة ، فعجَّل الله لهم الدمار ، ولم تطل دولتهم » .

ونظم الشيخ محمد الغمرى الشافعى قصيدة سجَّل فيها الوقائع التاريخية التى حدثت إبَّان تسلط الحزب الچركسى أنهاها بقوله :

وسُنَّةُ اللهِ فى كلِّ مَنْ حكمْ يَـنْزِعُـهُ مِـنْ مُلكِـهِ إذا ظَـلَـمْ
فالملكُ بالعَـدلِ يَدُومُ لكـافرِ ولـمْ يـدمْ لمســـلمٍ جـائرِ

أىْ : « إنّ العدْل أساسُ المُلْك » .

❊ ❊ ❊

خلع سليمان باشا العظم

(١١٥٢ هـ = ١٧٣٩م)

لما تولى سليمان باشا العظم حكم مصر فى سنة ١١٥٢ هـ (١٧٣٩م) شجَّع الشِّقاق والتناحر بين حزبين مملوكيين احتلا الصَّدارة فى حلبة الصراع حول السيطرة على مشيخة مصر ، هذان الحزبان هما : المماليك القطامشية ، والمماليك الجلفية ، وكان عمر بك قطامش يتزعم الحزب الأول ، بينما كان يتزعم الحزب الثانى على كتخدا الجلفى .

ومن الأخطاء السياسية التى وقع فيها سليمان باشا العظم أنه بالإضافة إلى تشجيعه الشقاق بين هذين الحزبين أخذ يُقرِّب إليه المماليك القطامشية وزعيمهم عمر بك ، فلما استمر الخلاف بين هذين الحزبين بادر المماليك القطامشية بقتل على كتخدا الجلفى زعيم المماليك الجلفية .

فانتشر بين الناس أن على كتخدا الجلفىّ ما قُتِل إلا بموافقة الباشا وعلمه ، كما صَحَّ لدى علماء الأزهر أنه قُتِل مظلوماً بلا جريمة ، وقد كان مشهد جنازة على كتخدا الجلفى أكبر دليل على ما ذاع بين أهل القاهرة وهو أنه قُتِل مظلوماً ، إذ شهد جنازته جمعٌ عظيم من علماء الأزهر ، وأرباب الأشاير ، والأشراف ، والأُمراء وعامة الناس .

وبعد أن انتهى المماليك الجلفية من دفن زعيمهم عقدوا اجتماعاً للنظر فى أمر اغتيال هذا الزعيم دعوا إليه علماء الأزهر وشيخى البكرية والسادات ، وهما من العلماء وأرباب الأشاير والسجاجيد ، والصناجق والأُمراء ،

والأغاوات السبعة ، وبعد أن تباحث المجتمعون فى تلك القضية اتفقوا على خلع والى مصر سليمان العظم ، وتنصيب يوسف بك قائمقام على مصر ، ثم كلّفوا الأمير حسين الخشاب بإنزال سليمان باشا العظم وأعوانه من القلعة .

وقد قام الأمير حسين الخشاب بإنزال الباشا وأعوانه من القلعة وإسكانهم فى قصر يوسف ريثما يعدون عُدَّتهم للسفر إلى إسلامبول بيْد أن الحزب الجلفى لم يكتف بذلك ، وإنما انتدب جماعة من رجاله لقتل الرجال المنتمين إلى القطامشى الذين قتلوا على كتخد ، فتمكن هؤلاء من قتلهم .

وبعد أن أدرك المماليك الجلفية ثأرهم اختاروا عثمان بك زعيماً لهم فعقد اجتماعاً دعا إليه العلماء وشيخى البكرية والسادات ، والصناجق والأُمراء ، وأرباب السجاجيد والأشاير ، وأغاوات الفِرَق العسكرية السبع .

وقد اتفق المجتمعون على كتابة رسالة إلى السلطان محمود الأول يبينون فيها أسباب خلع سليمان باشا العظم ويطلبون إرسال باشا غيره يحكم بالعدل .

ولما أتموا كتابة هذه الرسالة قرروا إرسالها مع وفد مكوَّن من سبعة من العسكريين يمثلون الفِرَق العثمانية السبع فى مصر ، كما قرروا أن يكون أمير هذا الوفد عالماً من علماء الجامع الأزهر ، وهو العلامة الشيخ إبراهيم ابن مصطفى الحنفى .

وقد أقلع هذا الوفد من الإسكندرية متجهاً إلى إسلامبول ، وهناك اجتمعوا بالصَّدر الأعظم ، حيث بيَّن لهم فى لهجة صارمة مدى استياء الدولة من زعماء مصر الذين لا يكفون عن خبع باشواتها ، ثم قال لهم ساخراً : أى نوع من الباشوات ترسله لكم ؟ لتصنع لكم باشا من خشب لعله يوافق أهواءكم ! ثم أصدر أمره باعتقال العسكريين السبعة ، كما أمر بعد ذلك بقتل أحدهم مدعياً عليه أنه كان ركيزة قوية لحزب الضرب الذى قُضى عليه فى مصر .

أما رئيس الوفد الشيخ إبراهيم الحنفى ، فإن مفتى الدولة العثمانية المولى

فيض الله زاده استضافه ونأى به عن اتهامات كان من المحتمَل توجيهها إليه ، وكان مفتى الدولة يعرف للشيخ إبراهيم قدره وفضله ، فلما استقرَّ به المقام فى إسلامبول خصص له حلقة تابعة لمشيخة الحديث الشريف فى جامع أياصوفيا . . فكثر تلاميذه هناك وأصبحوا يُشار إليهم بالبنان فى علم الحديث الشريف .

وفى أوائل سنة ١١٥٣ هـ (١٧٤٠م) بعث الصَّدر الأعظم برسالة إلى قائمقام مصر يوسف بك تضمَّنت أمره بأن يبقى سليمان باشا العظم والياً على مصر بقية هذا العام لإتمام أعمال السنة المالية (سنة ١١٥٢ هـ = ١٧٣٩م) ، وأن الدولة ستولى على مصر من بعده على باشا الحكيم . .

كما تضمَّنت رسالة الصَّدر الأعظم عبارات التهديد بسيف السلطنة الطويل . . .

بَيْد أن الصناجق المماليك الجلفيين وحلفاءهم ومَن تابعهم من سائر الصناجق والأُمراء المماليك لم يرهبهم هذا التهديد الذى جاء فى رسالة الصَّدر الأعظم ، فلم يسمحوا لسليمان باشا بالعودة إلى حكم مصر فى القلعة ، وظل يوسف بك قائمقام على ولاية مصر حتى نهاية سنة ١١٥٣ هـ (١٧٤٠م).

ومما لا شك فيه أن مشاركة العلماء فى خلع سليمان باشا العظم ورئاسة أحدهم لوفد مصر الذى سافر إلى إسلامبول لعرض أسباب هذا الخلع كان نابعاً من مبادئهم الثابتة التى تدور حول إقامة العدل ، ورفع الظلم ، ووجوب إسناد الولاية إلى والٍ يحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى وبما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما ما فعله الصَّدر الأعظم فإنه لم يحل مشكلة ، ولم يُقدِّم أمراً أو يُؤخِّر أمراً ، ولم يدعم سُلْطة الدولة العثمانية فى مصر .

* * *